إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات

هشام سفيان صلوأتشي¹، مصطفى حبشي²، مسعود حبشي³

¹ أستاذ التعليم العالي، مدرسة الدراسات العليا التجارية القليعة (الجزائر)

✉ h.s.salaouatchi83@gmail.com

² طالب دكتوراه، أستاذ متعاقد، مدرسة الدراسات العليا التجارية القليعة (الجزائر)

✉ mostafahabchi17@gmail.com

³ طالب دكتوراه، أستاذ متعاقد، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)

✉ massaudh1984@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-01-16 تاريخ القبول: 2020-03-11 تاريخ النشر: 2020-03-22

ملخص:

رغم الاهتمام الكبير الذي أبدته الحكومة الجزائرية من أجل تطوير القطاع الاقتصادي التصديري خارج المحروقات إلا أنها لازالت عاجزة تماما عن الانعتاق من ربقة العبودية للاقتصاد الريعي الذي يتوكل على المنتج الواحد أو المنتجين، ورغم السياسات الاقتصادية والبرامج المنتهجة في العشرية الأخيرة لتعزيز التنافسية لدفع عجلة التنمية التي تعتمد على تنويع الصادرات، لازالت مبادرات المشرع الجزائري وصانع القرار تقتصر إلى الجدية والتخطيط الاستراتيجي الذي يرى بعين المنتج المصدر لا بعين المالك المستورد.

ضمن هذا الإطار نحاول في هذه الدراسة تحليل وتقييم إستراتيجية تنويع الصادرات للتخلص من التبعية الريعية والتوصل إلى مقترحات عملية وحلول واقعية، والتنبيه إلى التحديات والعقبات التي قد تواجه الاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: الإستراتيجية، ترقية الصادرات، الاقتصاد الجزائري، الاقتصاد الريعي.

تصنيف جال: Q35؛ F10.

1. مقدمة

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي يعاني اقتصادها من هيمنة قطاع المحروقات على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، مما جعلها رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية، وتأثيرها المباشر على السوق الداخلية، وقد سعت الجزائر في ظل هذه الظروف إلى محاولة الانعتاق من سيطرة المنتج الوحيد على الاقتصاد والتحول تدريجيا إلى تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي، وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني، وضرورة الاندماج في اقتصاد السوق، وهي السياسة التي تم انتهاجها لتحقيق النمو الاقتصادي.

1.1. الإشكالية الرئيسية

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية:

ما هي الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية نقوم بتفكيكها على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم السياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات؟
- ما هي الإجراءات العملية لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات؟
- فيما تتمثل الهيئات الوطنية التي تساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

- ما هي العقبات والمشاكل التي تواجه التصدير خارج المحروقات؟

3.1. أهداف البحث

من أهم أهداف هذا البحث إبراز قدرة تنويع الصادرات على حماية الاقتصاد الوطني من تقلبات، وأن نجاعة البرامج التنموية متعلقة ومرتبطة بمدى كثافة المنتجات المصدرة خارج المحروقات والحوافز المعتمدة في إستراتيجية ترقية الصادرات على المستوى الوطني.

4.1. منهج البحث

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعمد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأدائيه الوصف والتحليل وذلك لمعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بهذا الموضوع للوصول إلى نتائج كافية يمكن من خلالها الإجابة على الإشكالية.

2. النتائج والمناقشة

1.2. الميكانيزمات والسياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

1.1.2. ميكانيزمات ترقية الصادرات في الجزائر

على ضوء التحليل السابق تبدو لنا حتمية تنويع الصادرات الجزائرية، لأن ذلك يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية الحالية للموارد البترولية ولظروف الأسواق الخارجية، ويتوقف تنويع وترقية الصادرات على ميكانيزمات وتتمثل في: (دفرور، شاهد ونمر، 2017، ص373)

1.1.1.2. إعادة الاعتبار لـ " الدولة التنموية "

إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية. وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع مهيكّل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للحصول على دخل.

2.1.1.2. تفعيل دور القطاع الخاص

إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه، إلا أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي اكتسبها، وذلك للأسباب التالية:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه

مفهوم الربح لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته؛

- الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحملة من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد؛

- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الأداء؛

- الإدارة الكفوءة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية؛

- التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق بخلاف القطاع العام.

3.1.1.2. تفعيل دور الحوكمة

يعد الحكم الرشيد عاملا مهما ومسبقا من أجل بناء بيئة ملائمة لتنويع وترقية الصادرات، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وضمان تطورهما في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني (بلقلة، 2018، ص69).

2.1.2. السياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

يتوقف الإخفاق أو النجاح في ترقية الصادرات بشكل أساسي على تطوير السياسات المنتهجة والعمل بالأساليب الحديثة ومواكبة التجارب السبقة في هذا المجال، ويمكن حصر أهم هذه السياسات فيما يلي:

1.2.1.2. السياسات الكلاسيكية: وتتضمن هذه السياسات الكلاسيكية سياسات الدعم والإعانات والسياسات الجمركية، ويمكن تفصيلها كالتالي:

1.1.2.1.2. سياسات الدعم والإعانات

تنقسم سياسات الدعم الى مباشرة وغير مباشرة، (بابكر، 2006، ص5) فالمباشرة تتمثل في تقديم الدعم المالي للمصدرين أو إعفائهم من الضرائب، كإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير والمعاد تصديرها من الرسوم الجمركية، أو منحهم قروضا لتمويل الصادرات بفوائد ميسرة، أما سياسات الدعم غير المباشرة فتستهدف دعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية، لكن هذه السياسة - رغم أهميتها - مرتبطة بعدم ارتباط الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة وعليه يجب استغلال المدة المتبقية قبل الانضمام للمنظمة في تفعيل سياسات الدعم بشكل مكثف مع الأخذ بعين الاعتبار:

أن يرتبط حجم الدعم المقدم للمشاريع التصديرية بمدى إنتاجيتها، رفع الدعم عن المنتجات التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة؛ حجم الأسواق الخارجية المستهدفة؛ الاتفاقيات التجارية؛

2.1.2.1.2. السياسات الجمركية: تتعدد الأنظمة الجمركية التي تستعمل لتشجيع الأنشطة التصديرية، ومن أشهرها ما يلي:

- **نظام الإيداع:** ويقصد به تجميد وإيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات إنتاج سلع التصدير لفترة زمنية محدودة

- **المناطق الحرة:** هي مناطق مخصصة لممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية دون الخضوع للرسوم الجمركية وذلك تشجيعا للصناعات التصديرية لهذا تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات بوضع عدة تسهيلات ومزايا وحوافز وإعفاءات ضريبية للمستثمرين، وقد بادرت السلطات الجزائرية بتوفير الأطر القانونية لإنشاء المناطق التصديرية الحرة في التراب الوطني من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 17/10/1994 المتعلق

بالمناطق الحرة (الجريدة الرسمية، 1994، ص 13)، ويتم فيها جميع العمليات التجارية كالاستيراد، والتصدير وإعادة التصدير، والتخزين، والتحويل، شرط أن توجه منتجات الشركات للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع داخل الوطن وفق القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.

وتم الإعلان رسميا عن إنشاء أول منطقة حرة بالجزائر في سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بإقامة المنطقة الحرة ببلارة بولاية جيجل، وتم اختيار منطقة بلارة نظرا للموقع الاستراتيجي والمؤهلات التي تتمتع بها المنطقة، ورغم هذه الامتيازات والتسهيلات المقدمة إلا أن التجربة لم يكتب لها النجاح بسبب عوامل عدة أهمها الجانب الأمني، والفترة التي كانت الأكثر دموية في تاريخ الجزائر (اسرير، 2003، ص 43).
إلا أن الوضع الأمني شهد تحسنا تدريجيا مما وفر بيئة مغرية تدفع إلى إعادة بعث وانطلاق المنطقة الحرة ببلارة، ولبلوغ الترقية الحقيقية للصادرات خارج المحروقات فإنه يجب الأخذ في الاعتبار عند اختيار الصناعات ورسم السياسات والأدوات التحفيزية النقاط التالية (زين الدين، 2000، ص 133):

- الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلعا تنافسية، والتي يمكنها الانتشار في الأسواق الخارجية مستقبلا؛
- اختيار وتشجيع صناعات التصدير القائمة فعلا على رفع القدرة التنافسية، والتي تعتمد على المنتجات الأولية المحلية؛
- أن لا تنافس المنتجات المصنعة في المنطقة الحرة المنتجات المحلية؛
- تشجيع الصناعات التكنولوجية والتي تطور من خبرات الاطارات الوطنية.

2.2.1.2. السياسات الحديثة

تكمن أهمية السياسات الحديثة لترقية الصادرات في عدم ملازمة السياسات التقليدية لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ضمن نظام عالمي جديد يتميز بالعلومة وتحرير التجارة الدولية، ويمكن التمييز بين نوعين من هذه السياسات كالاتي:

1.2.2.1.2. السياسات التوجيهية

وهي السياسات التي تقوم بها الدولة من أجل نقل التقنيات وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديث، وتوفير مناخ تنافسي وبيئة ملائمة ومغرية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء بالاعتماد على قطاعات محورية يتم التركيز عليها لترقية وتطوير الصادرات (بابكر، 2006، ص 6)، أي أن الدولة تقوم بإصلاحات وبرامج لترقية وتنمية صادرات قطاعات معينة بهدف تصدير منتجات جديدة بتكلفة منخفضة قادرة على منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق العالمية.

لقد أصبح من الضروري الاعتماد على تنمية القدرة التصديرية للقطاعات المحورية في الجزائر لتنمية وتنشيط الصادرات من خلال عمليات تحديث الصناعية، وتطوير الزراعة، وتشجيع المنتجات البحرية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **تحديث الصناعية:** حيث يرفع القدرات التصديرية للقطاع على عدة مستويات، فعلى مستوى المؤسسة؛ يهدف إلى تحديث تنظيم عمليات الإنتاج والإدارة واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري، وعلى مستوى القطاع يهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل يهدف إلى تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات والموارد المالية الضرورية للعملية الإنتاجية ودعم الصناعات في مجالات البحث والتطوير وإنشاء وتعزيز مؤسسات دعم الصادرات (عايشي، 2009، ص 229).
- وتوجد بعض الفروع الصناعية التصديرية خارج النفط والتي يمكن الاعتماد عليها نذكر منها: البتروكيماويات والأسمدة: إن تطوير صناعة البتروكيماويات والأسمدة في الجزائر

خصوصا في ظل انتشار وحداتها الإنتاجية، يوفر موارد الغاز الطبيعي والفسفات مما يستدعي حسن استغلال هذه الموارد والسعي للتخصص وتصدير الأسمدة والبلاستيك والألياف النسيجية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010، ص86).

- **الصناعات الكهربائية والإلكترونية:** ويجب العمل على تطوير هذه الصناعات من خلال دعمها خصوصا في ظل الفرص المتاحة للاستثمار للإنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية (المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، 2010، ص86).

- **صناعة الأدوية:** تعتبر من أهم الصناعات في الجزائر، لكنها تحتاج المزيد من الحوافز والتسهيلات لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى هذه الصناعة لتنمية قدرتها التصديرية، خصوصا في ظل ما تتمتع به هذه الصناعة من نقاط قوة (لحول، 2008، ص306).

- **تطوير الزراعة:** وهذا من خلال القيام بإعادة تأهيل الأقاليم والمناطق الزراعية وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي وفق المقاييس الدولية حتى تصبح أكثر ملائمة لجلب لاستثمارات، وتوفير شروط دعم القدرة التنافسية للصادرات الواعدة الزراعية (Potentiel d exportation hors hydrocarbures, 2004. p8).

- **تشجيع منتجات الصيد البحري:** ويتم هذا بتربية الثروة السمكية في السدود والحوافز المائية الجزائرية بهدف تصديرها، بالإضافة إلى بناء سفن الصيد البحري وتوفير مركبات التبريد ووحدات تحويل وتجفيف المنتجات السمكية وإتاحة المزيد من الفرص للاستثمار في هذا القطاع (kenanaonline.com).

3.2.1.2. السياسات الإستراتيجية

هي الخطط الاقتصادية التي تهدف إلى رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار ما هو مسموح به في الاتفاقيات التجارية الدولية، وتعتمد على الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات وما تم تحقيقه بالفعل في جانب الصادرات من حيث الجودة، والزيادة في الحصص السوقية، والمستوى التكنولوجي والقيمة المضافة.

كما أن الاعتماد على تأمين انتمان الصادرات لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقرض المرتبطة بعمليات التصدير بين الجزائر والدول المستوردة كون هذه الإستراتيجية محكمة لتنويع الاقتصاد. (حسنوي وحساني، 2017، ص28)

إضافة إلى أن تأمين الاستقرار الاقتصادي مقابل مخاطر عدم اليقين في السوق العالمية، فإن التنويع الاقتصادي يحفز انتشار التكنولوجيا، ويوفر المرونة في الروابط الصناعية المتداخلة وفي عوامل الإنتاج الأخرى التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الصادرات من غير النفط، وفي الواقع، يشكل النمو والتنويع الاقتصاديان في اقتصادات الربع النفطي جانبي هدفهما الاقتصادي الاستراتيجي الرئيسي الذي سيعزز في النهاية كفاءتها وقدرتها التنافسية (زاير، 2017، ص46).

2.2. الإجراءات العملية المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

إن الجزائر دولة ريعية تتأثر بتقلبات أسعار النفط، مما انعكس سلبا على مداخيلها، لوضوح حد للتبعية للمنتوج الواحد وضعت إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات مما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأت بتطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت فيما يلي:

1.2.2. سياسة سعر الصرف

كان الهدف من التعديلات في سياسة سعر الصرف إعطاء القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار الجزائري، وذلك عن طريق ترقية الصادرات خارج المحروقات والإقلال من الواردات حيث أن السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري أدى إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة (وصاف، 2002، ص11).

2.2.2. تأمين وضمن الصادرات

بعدما كانت تتم عن طريق شركات تأمين غير متخصصة، تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمن الصادرات بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية.

3.2.2. التحفيزات المالية

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 إصلاحا جذريا في المنظومة المالية والنقدية، لذا نجد أن بنك الجزائر قد قام بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، وموازا مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، أهمها: (بن ساحة، 2011، ص 108 109)

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات، والذي تم إنشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير؛
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات.

4.2.2. التحفيزات الجبائية للتصدير

عرف النظام الجبائي الجزائري تحولات وإصلاحات عديدة منذ سنة 1990 في إطار قوانين مالية، والتي استهدفت ما يلي: (بن ساحة، 2011، ص 108-109)

- تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال تشريع قوانين جبائية للمتعاملين الاقتصاديين الذين يشتغلون في نفس النشاط؛
- احترام التوازن الجبائي والحرص على المساواة بين المتعاملين في فرض الجبائية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛ والإعفاء من الرسم على أرباح الشركات.

5.2.2. التحفيزات الجمركية

وتشتمل على جملة من التسهيلات نذكر منها: (رملي وعدوكة، 2015، ص13)

- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفضل؛
 - تسهيلات مراقبة البضائع؛
 - تحديد الحقوق والرسوم.
- وبشكل عام تعتبر هذه التحفيزات دعما مباشرا لمنتجات المؤسسات الاقتصادية الموجهة للتصدير، إضافة إلى تقديم تخفيضات على بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية والمعدات التي تحتاجها هذه المؤسسات خلال عملية الإنتاج (بوصبيح، 2018، ص218).

3.2. هينات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

لقد أنشئت منذ سنة 1996 عدة هيكل مساندة من أجل تنمية قطاع الصادرات، وتتمثل هذه الهيئات فيما يلي:

1.3.2. وزارة التجارة الوطنية:

- وتقوم في الميدان الخارجي بما يلي (وزارة التجارة):
- المساهمة في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي المتعلق بالمبادلات التجارية الخارجية وإعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها وتنفيذها؛
- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف؛
- السهر على التسيير النشط للميزان التجاري؛
- تشجيع الصادرات وتسويق الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

2.3.2. الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE)

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث يقدم الدعم المالي للمصدرين

لترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح الدولة إعاناتها عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة منتجة للثروة أو تقدم خدمات، ولكل تاجر منتظم في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، يتم تحديد مبلغ الإعانة بإشراف وزارة التجارة وينسب محددة مسبقا وفقا للموارد المتاحة. وهناك خمس مجالات إعانة مقررة: (Algex)

- أعباء لها صلة بتكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع الموجهة للتصدير بالموانئ الجزائرية؛
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

3.3.2. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)

حسب (زواوي، 2017، ص386) هي شركة اقتصادية عمومية ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض أو نافكس -التي أنشأت في سنة 1971 مقررها قصر المعارض. تنشط في الميادين التالية: (Safex)

- تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي، داخل البلاد وخارجها لتقريب رجال الأعمال المحليين والأجانب؛
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل: الإعلام الاقتصادي والتجاري؛ والإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛ وقوانين وترتيبات التصدير.

4.3.2. الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

إن الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات تستفيد من تأمين الصادرات وتعمل لصالح: (Cagex)

- حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة، وتتولى تأمين المخاطر التجارية؛
- حساب الدولة وتحت سيطرتها، تتولى تأمين المخاطر السياسية، والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية.

5.3.2. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL)

هي جمعية وطنية ومؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تأسست عام 2004، تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، ومن أنشطتها: تطوير دليل المصدر، التدريب، الاستشارة وإنجاز الدراسات. وتشمل قطاعات الأنشطة التالية: (Anexal)

- الأغذية؛ النفايات المعدنية وغير المعدنية؛ الغزل والنسيج؛ الخدمات.
- كما تهدف الجمعية إلى الدفاع عن مصالح المصدرين على المستوى الوطني والدولي، والمشاركة في تحديد وتنفيذ إستراتيجية الترويج للصادرات، إضافة إلى دعم الفاعلين الاقتصاديين في العملية التصديرية.

6.3.2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست في 12 جوان 2004، وهي أداة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات، من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات، وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. وتوسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين.

4.2. تحليل العقبات والمشاكل التي تواجه الصادرات غير النفطية

1.4.2. العقبات المتعلقة بالطلب الخارجي

تتأثر الصادرات الجزائرية غير النفطية بعدة عوامل أهمها ظروف الطلب العالمي، ويمكن

توضيح ذلك فيما يلي:

1.1.4.2. القيود الحمائية

يكمّن مفهوم الحماية في كافة صور تدخل الدولة في نظام الأسعار نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعها التعريفية وغير التعريفية لتقييد تدفق صادرات الدول الأخرى المنافسة للمنتوج المحلي (خليل، 2005، ص 137).

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية التي تؤثر على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود على المعاملات في التجارة الخارجية - حماية غير تعريفية - والتي أصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في ظل الاستخدام المتنامي والمتسارع لمثل هذه القيود من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تضع هذه الدول شروطا ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أراضيها كالمعايير البيئية والتدابير الصحية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيود كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديدا من العوائق في وجه الصادرات الزراعية والصناعية، ويمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء في هذا المجال بأن "دول الاتحاد الأوربي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشترطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية والنسجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة" (حفاف، 2009، ص 62-64)، وبالرغم من الأهمية البالغة للمواصفات الدولية القياسية المتعلقة بالمتطلبات البيئية للمؤسسات الإنتاجية التي تمارس نشاط التصدير لتسهيل دخول منتجاتها للأسواق الأوربية خصوصا، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت جد متأخرة في أنظمة التقييس والجودة العالميين ISO وعلى الرغم من أن تطبيق المتطلبات البيئية يؤدي إلى زيادة التكاليف في المدى القصير إلا أنه في المقابل يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة وإلى رفع الكفاءة الإنتاجية، كما أنه في المدى الطويل تنتج عنه مكاسب كإمكانية دخول المنتج إلى الأسواق الخارجية مع المحافظة على الميزة التنافسية التي اكتسبها.

2.1.4.2. تحديات المنافسة الخارجية

إن ارتفاع درجة المنافسة الخارجية مرتبط بتحرير التجارة وخفض وإلغاء القيود الجمركية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلي أو الخارجي، لذا فإن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية خصوصا على الصادرات غير النفطية وبالذات الصادرات الزراعية عند محاولتها دخول الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتي خطورة المنافسة من عدم تكافؤ المنتجات الجزائرية مع نظيراتها في السوق الدولية من حيث السعر والجودة. وبالرغم من اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي لتنشيط التبادل التجاري، فإن هذا التكتل الاقتصادي يؤثر على الاقتصاد الوطني باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للجزائر من خلال عدم تكافؤ المنافسة بين السلع الجزائرية و سلع بعض الدول الأعضاء في هذا التكتل خصوصا من ناحية السعر (ز عياط، 2004، ص 62).

2.4.2. العقبات المتعلقة بعرض الصادرات غير النفطية

تعاين الصادرات غير النفطية من مجموعة من العقبات متعلقة بجانب العرض، وترتبط هذه العقبات بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة والتبعية التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول التعرض لهذه العقبات كما يلي:

1.2.4.2. ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي

يعتبر ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي عقبة أساسية في وجه الصادرات الصناعية الجزائرية، وفي هذا الصدد تتكاثف مجموعة من العوامل مسببة ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي من أهمها:

- **ضيق حجم السوق المحلي:** هناك عدد من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية، إذ تصطدم المشاريع التنموية الصناعية الجديدة بوجود حلقة مفرغة مفادها أن إقامة مشروع صناعي جديد باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلب أن لا يقل حجم المشروع عن حد معين، ولكن هذا الحجم لا يتناسب مع إمكانيات السوق الداخلية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى إقامة صناعات بأحجام صغيرة لا تسمح لها من الاستفادة من وفرات الإنتاج الداخلية والخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ومن ثم لا تتمكن الصادرات من مواجهة المنافسة الخارجية. نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو مصدرين من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن؛ (مخلوفي، قادري، 2018، ص191) وتبقى السوق الجزائرية محدودة لا تحقق طموحات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدي إلى ضعف البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وفي أحيان أخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلا لا تتمتع بمستويات الجودة المطلوبة، وحتى لو حققت هذه المؤسسات فائضا للتصدير فإن هذه السلع كثيرا ما لا تلقى قبولا في الأسواق الخارجية.

- **الطرق الفنية للإنتاج:** تتطلب صناعة التصدير أكثر الطرق الفنية للإنتاج تقدما وهذا ما يتطلب رؤوس أموال ضخمة ومستويات عالية من هندسة الوحدات الإنتاجية. ويعانى قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض الإنتاجية التي ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الإنتاجية الإجمالية (زرقين، 2009، ص162). عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الرداءة في النوعية مقارنة مع نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لإحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية. (مخلوفي، قادري، 2018، ص189)

2.2.4.2. التبعية التكنولوجية

إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادة ما يكون متخلفا جيلًا أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية، أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها (زرقين، 2009، ص165).

3.2.4.2. انخفاض مستويات الجودة

تعاين معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية والذي أصبح شرطا ضروريا من شروط التصدير، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة في أن انخفاضها يؤدي إلى خسارة الزبائن في السوق المصدرة اليه، وبالتالي، الانتقال إلى المنتج البديل. ولازالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية -سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة

للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين الجزائريين حول هذه المواصفات ومحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الأسواق تعد احد أهم العقبات التصديرية (نورين ولجلط، 2010، ص7).

4.2.4.2. مشاكل التسويق الدولي

- من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعورا بعدم الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها؛
- إن عملية التسويق تتطلب معرفة مطالب السوق ورغبات المستهلكين فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمرا ضروريا يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية؛
- تعتمد المؤسسات علي الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير.

وبصفه عامة فان المؤسسات الجزائرية تعاني مشكلات تسويقية من أبرزها تبني المفهوم البيعي وتصريف فائض الإنتاج دون إعطاء اهتمام كاف لاحتياجات المستهلك وأذواقه، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الأسواق الدولية لأن هذه المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية عشرة سنوات. ويصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الربعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة (الدولار والأورو) من جهة أخرى (طيبة ولقرع، 2019، ص185).

3.4.2. مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاققتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، الأمر الذي يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة:

1.3.4.2. المشاكل على المستوى الجزئي

تتمثل حسب (وصاف، 2002، ص12) في:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد؛
- تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية؛
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات؛
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الأمر الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار؛
- القيود والإجراءات التمييزية التي تفرضها الدول الأخرى وخاصة الدول المتقدمة على

- الدول النامية، والتي من بينها الجزائر (عكاشة وتقاوي، 2018، ص97).
- عدم استجابة الهياكل التنظيمية الميكانيكية للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، مما أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.
- ضعف الصناعة في المؤسسة الجزائرية، وهذا راجع إلى عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية، والتي لا تعد قادرة على مجابهة التغيرات الحالية من التطور التكنولوجي والممارسات التي تدارسها المنظمة العالمية للتجارة (زواوي، 2017، ص380).
- مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري بمختلف مكوناته يفتقد للكفاءة التنافسية أو التنافسية الدولية، التي تؤهله لاكتساب مكانة دائمة في الأسواق المحلية والأجنبية، هذا ما يفسر ضعف مساهمة القطاع الصناعي وحتى الزراعي في حصة الصادرات خارج المحروقات، وبالمقابل الارتفاع المستمر نسبيا لحصة الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية والغذائية.

2.3.4.2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي

تتمثل في: (مسعد، 2014، ص17)

- غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير في ظل التشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية؛
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم للاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- ضعف تنافسية المنتج الجزائري كنتيجة لضعف الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير، وكذا لعدم الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا؛
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية، سواء من حيث التصميم أو التغليف، إضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة (زواوي، 2017، ص381).
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول؛
- عدم مطابقة المنتجات الجزائرية لمعايير الجودة العالمية، وارتفاع أسعارها في السوق العالمي كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري من جهة، والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة أخرى.

3.3.4.2. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسسي والتشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية: (مسعد،

2014، ص21)

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة، إضافة إلى عدم توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات؛

- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي مما يؤثر على تنافسيته؛
- عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، بحيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

3. خلاصة

في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على قوى وآلية السوق الحرة، لا تؤدي الزيادة في النمو الاقتصادي بالضرورة، إلى الإسراع في عملية بمقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتنوع الاقتصادي الهيكلي.

الجزائر مازالت غير قادرة على تنويع هيكل بنيتها الإنتاجية بالدرجة التي تجعل من الصادرات غير النفطية ترقى لمستوى يسمح لها بالمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، حيث وصفت منذ عقود بالصادرات الهامشية في إجمالي الصادرات السلعية، ولتحرير التجارة الخارجية والمضي قدما في تحريرها لإعطاء دفعه قوية للقطاع الخاص لممارسة نشاط التصدير تم منح المزيد من الامتيازات للمؤسسات لمساعدتها على تحسين أدائها التصديري وتوفير البنيان المؤسسي الذي يشرف على العملية التصديرية والحرص على تقديم المنح والمساعدات المالية والفنية للشركات المصدرة.

وقد قمنا بوضع تصور لإستراتيجية مستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية تركز على تذليل العقبات التي تعترضها، وتعتمد هذه الإستراتيجية على عدة محاور رئيسية تتمثل في بناء إدارة وطنية تشرف على النشاط التصديري وتساهم في تحسين جودة الصادرات وتقديم التسهيلات الانتمائية للمصدرين وتعمل على خلق مناخ استثماري محفز يساعد على الانطلاق لتنمية الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات في الأنشطة التسويقية وتفعيل دور قطاع النقل لما له من أهمية في تخفيض تكاليف المنتجات المصدرة.

من خلال كل ما سبق من عرض لحثثيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن التنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات نتيجة الارتباط القوي بينهما، حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية إلى التوسع في مجالات الإنتاج مما يسمح بتوفير المزيد من فرص العمل من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حصة الصادرات غير النفطية من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني.
- أن الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر، حيث توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية نظرا إلى ما كشفتته نتائج الدراسة القياسية والتي أكدت على الدور المحدود الذي تلعبه الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر نتيجة ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية.
- لقد فرض التقسيم الدولي للعمل على الجزائر التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية في شكلها الخام، فأصبحت إيرادات الصادرات النفطية المصدر الأساسي لتمويل المشاريع التنموية منذ الاستقلال، ولم يكن التوجه إلى التصنيع من أجل التصدير من خلال الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية خيارا إراديا من قبل السلطات الجزائرية،

- بل كان توجهها إجباريا فرضته الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات الناتجة عن انخفاض عائدات الصادرات النفطية.
- إن الإصلاحات التي شهدتها التجارة الخارجية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق لم تحقق أهدافها المنشودة في تحسين وضع الصادرات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل الوطني، فهي لم تكن سوى التغير من نمط يعتمد على الاحتكار لفائدة مؤسسات القطاع العام إلى نمط يقوم على فكرة التحرير الكلي للتجارة الخارجية لفائدة المؤسسات الخاصة.
 - لقد نجحت الجزائر في إقامة بنیان مؤسسي بشرف على العملية التصديرية، ولكنه لم يستطع أن يقوم بدور فعال في معالجة العقبات التي تتعرض لها الصادرات غير النفطية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف مساهمته في حل المشاكل التي يعاني منها قطاع التصدير بشكل عام.
 - تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي والجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية.
 - يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري.
 - تعترض صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية العديد من العقبات منها ما يرتبط بجانب الطلب ومنها ما يرتبط بجانب العرض، وتتمثل أهم هذه العقبات في ضعف جودة المنتجات وارتفاع تكاليف إنتاجها ونقص الخبرة التسويقية والمنافسة الحادة في الأسواق الخارجية.
 - أظهرت الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق التنويع الإنتاجي وتوسيع البنية الصناعية والزراعية، مما يعني الدور المهم الذي تلعبه هذه الإستراتيجية في تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية الذي يتمثل في تنويع الاقتصاد.
 - أظهر تقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر باستخدام المنهجية السببية، أنه لا توجد علاقة سببية متجهة من الصادرات غير النفطية إلى النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم وجود علاقة على الإطلاق بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي، وهذا ما يدل على ضعف مقدرة الصادرات غير النفطية على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نتيجة هامشية قيمتها المضافة مما يجعل أثرها في الاقتصاد الوطني بشكل عام محدود.
 - يعتبر الاعتماد على حوافز التصدير شرطا ضروريا لترقية الصادرات غير النفطية، لكنه غير كاف في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما يجعل من المناسب في هذه الحالة الاعتماد على الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات التي تركز على السياسات التجارية والصناعية التي تستهدف انتقاء ورفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية في الاقتصاد المحلي لتنويع وتنشيط الصادرات غير النفطية.
- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكننا تقديم التوصيات التالية:
- الاستمرار في الدعم السياسي للقطاع غير النفطي من خلال بذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد الوطني في ظل مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتعزيز دور الصادرات غير النفطية في النمو الاقتصادي.
 - العمل على تكثيف التنسيق بين وزارة التجارة والصناعة والفلاحة والصيد البحري من جهة، والجامعات ومراكز البحوث والدراسات من جهة أخرى لتحديد المنتجات التي تتمتع

بمزايا تنافسية للتركيز على تأهيلها وترقيتها لتشكل نقاط قوة تضاف إلى الصادرات غير النفطية.

- ضرورة تبني مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية والتجارية التي يجب أن يكون من أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية، وذلك من خلال إعطائها دورا اكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإنتاج الموجه للتصدير.
- تنشيط النشاط الاقتصادي خارج قطاع الطاقة من خلال توسيع قاعدة القطاعات الإنتاجية التصديرية وخاصة قطاع الصناعات التحويلية لاعتبارها الركيزة الأساسية لتغيير البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، مما يستدعي ضرورة الإسراع في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي من أجل الوصول إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والصادرات غير النفطية.
- الاهتمام برفع مستويات الجودة الإنتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمطلوبات وشروط المنافسة العالمية.
- لكي تتجح المؤسسات الجزائرية في التوسع في منتجاتها المصدرة فإن ذلك يتطلب منها أن لا تنظر إلى التصدير بأنه باب للتخلص من المنتجات التي لم يستوعبها السوق المحلي بل يجب أن يكون أحد أولوياتها في سياساتها الداخلية، بالإضافة إلى جعل التسويق أحد أهم نشاطاتها.
- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدرّبة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية.

المراجع

- بلقعة براهيم. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله، مجلة أبعاد إقتصادية، ع8، جامعة محمد بوفرة يومرداس، الجزائر.
- الجريدة الرسمية الجزائرية . (19 أكتوبر 1994)، العدد6 .
- جلال مسعد. (2014). الملتقى الوطني حول: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.
- حسنوي مريم، حساني حسين. (2017). أهمية تأمين ائتمان الصادرات للمساهمة في تنويع الاقتصاد: إشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مج 31، ع1، جامعة سوهاج - كلية التجارة.
- ز عباط عبد الحميد. (2004). الشراكة الاورو المتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، العدد الأول.
- زواوي فضيلة. (2017). إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد إقتصادية، ع7، جامعة محمد بوفرة يومرداس، الجزائر.
- سامي خليل. (2005). الاقتصاد الدولي، الكتاب الاول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سامية لحول. (2008). التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
- السعدي صبري زاير. (2017). معايير التنوع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الربع النفطي: حالة السعودية، المستقبل العربي، مج 40، ع464، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- السعدي، صبري زاير. (2019). الثروة النفطية والمشروع الاقتصادي الوطني في العراق: بديل الاقتصاد السياسي للربع النفطي، مجلة المستقبل العربي، مج 41، ع480، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- صلاح زين الدين. (2000). اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات، متاح على <http://www.algex.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/15
- عبد النعيم دفرور، شاهد الياس ونمر محمد الخطيب. (2017). الاقتصاد الجزائري وضرورة التنويع الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ع12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- عبدالعزیز، طيبة، لفرع فائزة. (2019). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع20، جامعة حسية بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
- عبود زرقين. (2009). الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية إقتصادية، العدد45 .
- عزيزي أحمد عكاشة، العربي تيقولي. (2018). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتعاش الاقتصادي الجزائري - دراسة

تحليلية -، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، مج2، ع3، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

كمال عايشي. (2005). نظرية الأوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر والتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

بن موسى محمد. (2019). قراءة في إستراتيجية التوجّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 15(2)، 37-45.

محمد رملي، لخضر عنوك، (2015)، الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة رؤى إقتصادية، ع9، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

مخلوفي عبد السلام، قادري عائشة. (2018). الذكاء الإقتصادي وأثره في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، مج4، ع3، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر.

مصطفى بابكر. (2006). الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت.

مصطفى بن ساحة. (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل، شهادة ماجستير، منشورة، جامعة غرداية، الجزائر.

مصعب، بوصيبيع إبراهيم. (2018). متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: مج 11، ع 02، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. (2010/2009). التقرير الصناعي العربي، المغرب.

منور اسرير. (2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة البلارة)، مجلة الباحث، العدد الثاني.

نوري منير ولجلط إبراهيم. (2010). المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

وزارة التجارة، متاح على: <http://www.commerce.gov.dz> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/02/15

وصاف سعدي. (2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، الجزائر.

وليد خفاف. (2009). إصلاحات ازالة القيود غير التعريفية واثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

<http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946> ; 17.11.2019

www.cagex.dz ; 2020/02/11

www.exportateur-algerie.org ; 2020/02/13

www.safex.dz ; 2020/02/16

References

- Balkla, B. (2018). The reality of economic diversification in the Arab oil-exporting countries and the requirements for activating it, Abaad Iqtisadia Review, 8. [In Arabic]
- Algerian Official Gazette. (October 19, 1994), Issue 6. [In Arabic]
- Massad, M. (2014). National Conference on Promoting exports outside hydrocarbons in Algeria, University of Mouloud Mammeri Tizi Ouzou, Algeria. [In Arabic]
- Hasnawi M., & Hassani, H. (2017). The importance of securing export credit to contribute to diversifying the economy: An indication of the case of Algeria, Journal of Contemporary Trade Research, 31 (1). [In Arabic]
- Zaabat, A. (2004). The Euro-Mediterranean Partnership and its Effects on the Algerian Economy, Journal of North African Economies, 1. [In Arabic]
- Zawawi F. (2017). The problem of exports outside the hydrocarbon sector in Algeria and the measures for their promotion, Abaad Iqtisadia Review, 7. [In Arabic]
- Sami, K. (2005). International Economics, Book one, Arab Renaissance House, Cairo. [In Arabic]
- Lahoul, S. (2008). Marketing and Competitive Advantages: a Case Study of the Saidal Complex, (PhD Thesis, University of Hajj Lakhda Batna). [In Arabic]
- Al-Saadi, S. Z. (2017). Criteria for structural economic diversification in the economies of oil rents: The Case of Saudi Arabia, Arab Future Magazine, 40 (464). [In Arabic]
- Al-Saadi, S. Z. (2019). Oil Wealth and the National Economic Project in Iraq: An Alternative to the Political Economy of the Oil Quarter, Arab Future Magazine, 41. [In Arabic]
- Salah, Z. (2000). Export Economics and Free Zones, Arab Renaissance House, Cairo, Egypt. [In Arabic]
- The fund for the promotion of non-hydrocarbon exports, available at <http://www.algex.dz>,

- accessed 02/15/2020 [In Arabic]
- Dafrou, A. & Ilyas, C. & Nimr, M. A. (2017). The Algerian economy and the necessity of economic diversification in light of fluctuations in oil prices, Algerian Enterprise Performance Journal. [In Arabic]
- Taiba, A., & Lagraa, F. (2019). The role of small and medium enterprises in diversifying exports outside the hydrocarbon sector in Algeria, Journal of North African Economies. [In Arabic]
- Zarqin, A. (2009). An appropriate strategy for industrial development in Algeria, Arab Economic Research Journal, 45. [In Arabic]
- Okasha, A. O., & Tikawi, A. (2018). The Contribution of Small and Medium Enterprises to the Algerian Economic Recovery - Analytical Study -, Al Moasher Journal for Economic Studies, 2(3). [In Arabic]
- Ayichi, K. (2005). The theory of the Asian Flying Geese in the new industrial policy in Algeria and the shift to the export structure, Journal of Economic and Administrative Research, 5. [In Arabic]
- Benmoussa, M. (2019). Reading in the strategy of moving towards the exploitation of renewable energy resources as an alternative to fossil energy in some North African countries, Journal of North African Economies, 15 (2), 37-45. [In Arabic]
- Ramli, M. & Adouka, L. (2015), Non-oil Exports and Economic Growth in Algeria, Roa Iqtissadia Review, 9. [In Arabic]
- Makhloufi, A., & Kadri, A. (2018). Economic Intelligence and its Impact on Promoting Exports Outside Hydrocarbons in Algeria, Al-Bashaer Economic Review, 4(3),. [In Arabic]
- Bensaha. M. (2011). The Impact of Development of Non-Oil Exports on Economic Growth in Algeria: a Case Study of Small and Medium Enterprises, (Master Thesis, University of Ghardaia, Algeria). [In Arabic]
- Bousbie, M. I. (2018). Requirements for supporting and developing small and medium enterprises as a strategic option to diversify the national economy and promote exports, Journal of Economic and Financial Studies, 11(2). [In Arabic]
- Arab Industrial Development and Mining Organization (2009/2010). Arab Industrial Report, Morocco. [In Arabic]
- Ousrir, M. (2003). A theoretical study on free zones (Al-Balara Project), Al-Baheth review, 2. [In Arabic]
- Nouri, M., & Jalat. (2010). Algerian economic institutions and the problem of export outside of hydrocarbons, the Fourth International Forum on Competition and Competitive Strategies of Industrial Enterprises outside Hydrocarbons, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria. [In Arabic]
- Ministry of Commerce, available at: <http://www.commerce.gov.dz>, accessed 02/15/2020
- Saidi, W. (2002). Export Development and Economic Growth in Algeria: Reality and Challenges, Al Baheth Review, 1. [In Arabic]
- Hafaf, W. (2009). Reforms to Remove Non-Tariff Restrictions and Their Effects on Foreign Trade in Algeria, (Master Thesis, Kasdi Merbah University, Algeria). [In Arabic]
- <http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946> ;17.11.2019
- www.cagex.dz ; 2020/02/11
- www.exportateur-algerie.org ;2020/02/13
- www.safex.dz ; 2020/02/16

Algeria's Non-Oil Export Promotion Strategy: Challenges and StakesHichem Soufiane Salaouatchi ¹, Mostafa Habchi ^{2*}, Massaud Habchi ³

Received: 16-01-2020

Accepted: 11-03-2020

Published: 22-03-2020

Abstract :

Despite the great interest shown by the Algerian government to develop the export-oriented economic sector outside of hydrocarbons, it is still completely unable to break free from slavery to the rentier economy that depends on one or two products. Though the economic policies and programs adopted in the last decade to enhance competitiveness in order to advance development that depends on export diversification, the initiatives of the Algerian legislator and decision-maker still lack seriousness and strategic planning that considers the exported product's interest rather than the importing owner's interest. Within this framework, we try to analyze and evaluate the strategy of export diversification to get rid of rentier dependency, devise practical proposals and realistic solutions, and point out the challenges and obstacles that may face the Algerian economy.

Keywords: Strategy, Export Promotion, Algerian Economy, Rentier Economy.

JEL classification: F10; Q35.

© 2020 the Author(s). This is an open access article distributed under the terms of [Creative Commons Attribution-Non Commercial License \(CC BY-NC 4.0\)](#) which permits use, distribution and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited and is not used for commercial purposes.

How to Cite: Salaouatchi , H. S., Habchi , M., & Habchi , M. (2020). Algeria's Non-Oil Export Promotion Strategy: Challenges and Stakes. *Management & Economics Research Journal*, 2(1), 149-165. <https://doi.org/10.48100/merj.v2i1.80> [In Arabic]

¹School of higher commercial studies (Algeria), [✉ h.s.salaouatchi83@gmail.com].

^{2*}**Corresponding author:** School of higher commercial studies (Algeria).

[✉ mostafahabchi17@gmail.com]

³Ziane Achour university of Djelfa (Algeria). [✉ massaudh1984@gmail.com]